

Distr.: General
26 January 2006
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة وضع المرأة الدورة الخمسون

٢٧ شباط/فبراير - ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٦

البند ٣ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام
٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية
والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ
الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب
اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد
من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من لجنة الولايات المتحدة لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي
للمرأة، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري خاص لدى المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يعمم وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس
الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦.

* * *



البيان

تدعم لجنة الولايات المتحدة لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة البرامج المبتكرة والحفازة التي وضعها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والتي تنطوي على أهمية خاصة بالنسبة للمجالين الجاري مناقشتهم في الدورة الخمسين للجنة وضع المرأة، وهما:

- تعزيز مشاركة المرأة في التنمية: تهيئة بيئة مساعدة على تحقيق المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة، تراعى فيها عدة ميادين منها التعليم والصحة والعمل؛
- مشاركة المرأة والرجل على قدم المساواة في عمليات صنع القرار على جميع المستويات.

وقد شكل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، من خلال عمله على تنفيذ ولايته المتمثلة في كفالة مشاركة المرأة في الأنشطة الرئيسية للتنمية، ولا سيما في مرحلة ما قبل الاستثمار، قوة رائدة للنهوض بالحقوق الاقتصادية للمرأة وضمان أمنها الاقتصادي، باعتبار ذلك وسيلة من وسائل التخفيف من فقر المرأة وحرمانها.

وركزت أنشطة الصندوق على ضمان حقوق المرأة والفتاة في الأرض والإرث، وعلى زيادة فرص استفادتهما من العمالة اللائقة، والموارد، والأسواق، والتدريب، وتكنولوجيا المعلومات.

ويوفر منشور تقدم المرأة في العالم عام ٢٠٠٥ الذي أصدره الصندوق مؤخرًا أدلة على الكيفية التي يشكل بها العمل اللائق أساسًا لتحقيق الأمن الاقتصادي. ويظهر التقرير أن أغلبية النساء في أنحاء العالم يعملن في وظائف منخفضة الأجور وغير آمنة وغير مضمونة، وأن القطاع غير الرسمي يتطلب عناية خاصة. وتقدم الدراسة نماذج لما يمكن عمله وما ينبغي عمله لمساعدة العاملين الفقراء، وخاصة منهم النساء على التقليل من كلفة عملهم إلى أدنى حد وزيادة فوائده إلى أقصى حد. كما تشير إلى ضرورة الدعوة إلى التوقف عن زيادة العمالة غير الرسمية وغير المأمونة والسيئة الأجور، عن طريق توسيع نطاق فرص العمل الرسمي، فضلًا عن اتخاذ إجراءات لتعزيز الحماية الاجتماعية للعاملين الفقراء، ولا سيما النساء، وجعل صوتهن مسموعًا.

وإضافة إلى ذلك يركز أحد المجالات المحورية الاستراتيجية للصندوق، وهو إنهاء العنف ضد المرأة، على "تعزيز مشاركة المرأة في التنمية" من خلال مبادرات التعليم والصحة. ومنذ أن بدأ الصندوق الاستثمار في المعنى بدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة، التابع لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة عمله في عام ١٩٩٧، وقد

عهد إليه بتمويل المشاريع الابتكارية على الصعيدين الوطني والمحلي بصورة خاصة، قدم الصندوق ١٠ ملايين دولار من المنح لصالح ١٧٨ مبادرة في ١٠٠ بلد، لتثقيف المرأة وتعزيز قدرتها على مكافحة العنف.

ومن مجالات التركيز الاستراتيجي الأخرى لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين النساء والفتيات. ويشكل العنف الجنساني أحد العوامل الرئيسية للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. ويتعاون الصندوق مع مجموعة واسعة النطاق من الشركاء تشمل الحكومات والبرلمانيين والجماعات العقائدية والقرى المحلية، لزيادة وعي الجمهور بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والوقاية منه.

وأسهم الصندوق الاستثماري إسهاما كبيرا في تحديد استراتيجيات تتسم بروح المبادرة لتعزيز المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة والفتاة. غير أن الصندوق لا يستطيع تقديم الدعم في الوقت الحاضر إلا لواحد من كل ١٥ طلبا للحصول على منح، مما يترك مئات من المشاريع الجديدة بالتمويل دون تمويل في كل عام. وتبحث لجنة الولايات المتحدة لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الدول الأعضاء والمناخين من القطاع الخاص على زيادة دعمهم للصندوق الاستثماري وتعزيز قدراته باعتباره آلية قوية للعمل على الصعيد العالمي من أجل ضمان حقوق الإنسان للمرأة.

وقد دعمت اللجنة أنشطة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في مجال مكافحة العنف ضد المرأة، سواء من خلال تنظيم مسيرات سنوية في الربيع يتم توجيه تبرعات المنظمات المشاركة فيها إلى الصندوق الاستثماري، أو من خلال تشجيع فروع اللجنة على تنظيم مناسبات سنوية لزيادة الوعي بجهود صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ضد العنف وتوفير الموارد لصالحها.

أما الجهود التي يبذلها الصندوق في إطار غايته الاستراتيجية الثانية التي تركز على تحقيق المساواة بين الجنسين في ظل حكم ديمقراطي في أوقات السلم والحرب على حد سواء، فإنها تعالج الموضوع الثاني لدورة لجنة وضع المرأة لهذه السنة، وهو "مشاركة المرأة والرجل على قدم المساواة في عمليات صنع القرار على جميع المستويات". وقد اتسمت ببرامج الصندوق بفعالية خاصة في تعزيز قيادة المرأة لمفاوضات السلام وفي حالات ما بعد انتهاء الصراع في أفريقيا وآسيا. وفي أفغانستان والعراق، حيث وضع دستوران جديان وأنشئت هيئات حكم جديدة، قام الصندوق بتدريب المسؤولين الحكوميين والمنظمات غير الحكومية في مجال حقوق المرأة، من أجل ضمان مشاركة قوية للمرأة.

وسعياً لتحقيق المساواة بين الجنسين في أنحاء العالم، تدعم لجنة الولايات المتحدة لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بقوة عمل الصندوق الهادف إلى تعزيز امتثال الدول الأعضاء للالتزامات المنوطة بها بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتوسيع نطاق ذلك الامتثال، كما تدعم جهود الصندوق الرامية إلى تحقيق عالمية التصديق على الاتفاقية وإلغاء التحفظات عليها.

وتوجه اللجنة الانتباه إلى هذا العام الذي تحل فيه الذكرى الثلاثون لإنشاء صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وتحث الدول الأعضاء مرة أخرى على توفير موارد مالية كافية لهذه الوكالة الهامة التابعة للأمم المتحدة، بما يسمح لها بمواصلة وتوسيع أعمالها الهامة الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.